

الأمن الفكري والإرهاب/ العراق إنموذجا

م.د. رنا مولود شاكر *

الملخص :

تسعى هذه الدراسة للكشف عن دور الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب وتحجيم وجوده وتجفيف منابعه الفكرية، لذلك يعد صمام أمان لحماية المجتمع من المخاطر التي تهدد أمنه وحياته، وآلية لتحصين العقل الفردي والجمعي من الانحراف نحو تبني أفكار وسلوكيات متطرفة، والتي تتعارض مع الثوابت القيمية والأخلاقية المعتدلة، ويشكل الانحراف الفكري حالة \طرة سلبية في المجتمع قد تصل حدته لدرجة ممارسة سلوكيات تهدد حياة الآخرين أو تعرضهم للهلاك، نتيجة للتأثر بتيارات فكرية ودينية وثقافية تتسم بالتطرف والتشدد، وتبيح ألغاء الآخر ولا تتورع عن استخدام القوة المميّنة على مختلف أشكالها ضده لتحقيق ذلك، من هنا شكل الأمن الفكري ضرورة أساسية في حياة المجتمعات التي تعاني من خطر الإرهاب، والمجتمع العراقي عانى لسنوات عدة من تأثيراته السلبية على مختلف المستويات، لذا هو يحتاج بشدة تضافر كل الجهود الرسمية وغير الرسمية للعمل معاً من أجل بناء منظومة متكاملة للأمن الفكري، تسهم بشكل مباشر في دعم الإستراتيجية العليا لحماية الأمن الوطني العراقي، وتمنح العراق قوة وقدرة مضاعفة لمواجهة التنظيمات الإرهابية وبمستوى فكري يتفوق على أفكارهم وقدراتهم للحد من وجودهم على أراضيهم وتضمن أمنتهم والأمن والاستقرار المنشود.

Abstract:

This study seeks to reveal the role of intellectual security in the face of terrorism and to curtail its existence and drying up its intellectual sources. , And intellectual deviation is a dangerous and negative condition in society that can be as severe as the practice of life-threatening behaviors or being destroyed, As a result of being influenced by extremist, religious and cultural currents characterized by extremism and extremism, and allow the abolition of the other and do not hesitate to use lethal force in all its forms against it to achieve this, hence intellectual security was a fundamental necessity in the lives of communities suffering from the threat of terrorism, and Iraqi society has suffered for many years of negative effects At all levels, he urgently needs all concerted formal and informal efforts to work together to build an integrated system of intellectual security, Contributes directly to the support of the Supreme Strategy for the protection of Iraqi national security, and gives Iraq a double strength and capacity to confront terrorist organizations and intellectual level that exceeds their ideas and capabilities to reduce their presence on its territory and ensure the desired security and stability.

المقدمة:

يعد الأمن الفكري جزءاً حيوياً لمجتمع ما بعد المعلومات، إذ خلق التطور الهائل لثورة تكنولوجيا المعلومات والعصر الرقمي، سلسلة من المتغيرات المعرفية والثقافية على الواقع الإنساني، ولأن عملية توظيف مخرجات هذه الثورة ارتبطت بمدى قدرة ومهارة المجتمع على استيعابها بأسلوب عقلاني، وتوظيفها بالشكل الذي يخدم حاجاتها ومصالحها ويعمل على تنمية وتطوير أمكاناتها على مختلف المستويات، لذلك نجد أن تأثير مخرجات ثورة تكنولوجيا المعلومات اختلف من مجتمع لآخر، وبحسب طبيعة تكوينه الفكري ودرجة نضوج الوعي الثقافي لديه، وكلما ارتفع مستوى ذلك أخذت عملية توظيف تلك المخرجات منحى إيجابياً يخدم عموم المجتمع والعكس صحيح.

من هذا المنطلق تبرز أهمية ومكانة الأمن الفكري، إذ يعد أحد أهم وسائل حماية أمن وأستقرار المجتمعات، من مخاطر الفوضى الفكرية والمعلوماتية المؤثرة سلباً على نمط تفكير وسلوك الفرد والمجتمع، وبسبب ضعف رؤيته العقلانية وأرتباطه بالمووروث الثقافي التقليدي، أنحرفت آراءه وتصوراته وأنتقلت من الاعتدال الى الغلو والتطرف، وأدت لنشر أفكار وتوجهات سلوكية هدامة وغير متزنة هددت بشكل مباشر أستقرار المجتمع وأمنه، هذا الواقع عانت منه مجتمعات الشرق الأوسط، والعراق تحديداً بعد العام (٢٠٠٣)، إذ لم يكن مستعداً لاستيعاب كل المتغيرات المعرفية والتكنولوجية التي دخلت فجأة لحياة المجتمع، ومعنى ذلك أنه لم يمتلك القدرات والمهارات للتفاعل معها كما المجتمعات الأخرى، لمواجهة أنتشار أفكار ومفاهيم خاطئة تخالف روح العادات والتقاليد الاجتماعية الأصيلة، مما انعكس مباشرة على واقع الأمن الفكري في العراق وأسهم في ضعفه، بسبب هشاشة الوعي بأهميته وقدرته على مواجهة ظاهرة الإرهاب التي هددت أمنه الوطني بشكل مستمر.

أهمية البحث: يعد الأمن الفكري مسألة مهمة لحماية المجتمع من الانحراف الفكري والعقائدي، وتسليط الضوء على أهمية دوره لتوفير أقصى درجات الأمن وفاعليته في مكافحة ظاهرة الإرهاب، سيتمح صانع القرار رؤية متكاملة لوضع إستراتيجية وطنية شاملة للأمن الوطني في العراق.

إشكالية البحث: أن تعدد وتنوع المؤثرات الفكرية والمعرفية في ظل العصر الرقمي، أسهمت في زيادة حالة الأغتراب المجتمعي واضطراب منظومة الأمن الفكري، لاسيما عند فئة الشباب، إذ لم يستطع من استيعاب هذه المدخلات بشكل إيجابي وتحويلها لمخرجات تسهم في تطوير قدراته ومهاراته وتنمية واقعه على مختلف المستويات، مما أدى لتكريس أما حالة الجمود الفكري والعقائدي، أو تبني توجهات وسلوكيات تتقاطع مع العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع العراقي.

فرضية البحث: أن ضعف الوعي بأهمية الأمن الفكري لدى المجتمع العراقي، زرع المنظومة القيمية والأخلاقية لديه، وقادت نحو أنحراف تفكير وسلوك الأفراد بشكل سلبي وغير عقلاني، نتج عنها ظهور حالة الصراع الفكري وغياب ثقافة الحوار، وأدت لممارسة سلوكيات شديدة العنف، أسهمت لاحقاً في أنتشار ظاهرة الإرهاب وتهديد أمنه الوطني.

هيكالية البحث: تم تقسيم البحث الى مبحثين وكالاتي:

المبحث الأول: ماهية الأمن الفكري .

المبحث الثاني: دور الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب.

المبحث الأول

ماهية الأمن الفكري

يعد الأمن الفكري صمام أمان وأستقرار المجتمع، وفي عالم اليوم أصبحت أي سلطة سياسية تضعه جزء لا يتجزأ من أجنداتها على مستوى سياساتها الأمنية، للوصول الى عملية أمنة المجتمع وأرساء حالة الضبط المجتمعي في ظل سلسلة المتغيرات السريعة التي يعيشها في عصر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، هذا الواقع أدركته السلطة السياسية لما بعد الحرب الباردة، ووجدت أن مسألة تحقيق أمن الدولة لم يعد يرتبط بتجنب الدخول في حروب وصراعات مع دول أخرى، وإنما العمل بشكل مستمر لمنع والتصدي لأي شكل من أشكال الانحراف الفكري والديني والثقافي، والتي ستهدد الوضع الطبيعي للتعايش السلمي للمجتمع، وتقوده للاتجاه نحو تبني أفكار وأراء، وحتى ممارسة سلوكيات منحرفة تنسم بالتطرف العنيف مما يعرض أمن المجتمع والدولة لمخاطر متعددة، لاسيما لو كانت مسببات تلك الانحرافات نتيجة لمؤثرات نابعة من العمق الداخلي للمجتمع أكثر من التأثير الخارجي، وهنا يبرز مكانة ودور الأمن الفكري في حماية المجتمع من تلك المخاطر ومدى انعكاسه على الواقع الأمني للدولة، ولمعرفة ماهية الأمن الفكري علينا تتبع مسار مفهومه ومراحل تطوره لنفهم كيف أصبح من أحد أهم أنواع الأمن وأكثرها تأثيراً في حياة المجتمعات المعاصرة وكالاتي:

أولاً: مفهوم الأمن الفكري وتطوره.

أن تحديد مفهوم الأمن الفكري، يختلف من مجتمع الى آخر تبعاً لطبيعة بيئته الفكرية أم السياسية وحتى توجهاته الأيديولوجية، ومعنى ذلك أنه يخضع لأفكار وأراء وتوجهات متعددة من قبل المفكرين والباحثين كلاً حسب رؤيته لماهية هذا المفهوم، الأمر الذي جعله يصبح من المفاهيم المعقدة والمتداخلة مع مفاهيم أخرى، ألا أن كثرة أستخدامه على مستوى الدراسات المتخصصة في مجال العلوم الأنسانية والأمنية والعسكرية، أستطاعت تحديد طبيعة المفهوم وأهدافه وآلياته المعنية بحماية الفرد والمجتمع والدولة من المخاطر المختلفة التي تحيط به، ويعرف البعض الأمن الفكري بأنه " حالة الشعور بالأمان والأطمئنان والسلام النفسي والعقلي في أعلى درجاته المادية والمعنوية والقضاء على مشاعر الخوف لدى الفرد والمجتمع لتحفيزهم للعمل والانتاج بشكل مستمر لتوفر مناخ الأستقرار الذي يقود نحو التقدم والأزدهار"⁽¹⁾، هذا التعريف نجده يركز على مسألة تحصين الفرد والمجتمع مما يمكن أن يهدد حياته، ضمن محيط بيئته الاجتماعية، ويعمل على منع الأخطار ومواجهتها لضمان حفظ أمن حياته وحقوقه وحياته الطبيعية.

وهناك من يعرفه من زاوية أخرى ترتبط " بجميع الأنشطة والتدابير المشتركة بين السلطة والمجتمع لحماية الجميع من أي انحراف فكري أو عقائدي أو نفسي أو انحراف السلوك والأفكار بعيداً عن الثوابت القيمة التي من شأنها أن تقود الى تهديد الحياة الأنسانية أو تشويه طبيعتها الفطرية أو هلاكها"⁽²⁾، أي أن مهمة الأمن الفكري الحفاظ على الثوابت القيمة والعقائدية وتعزيز مكانتها والتأكيد على أصالتها وبشكل يضمن صيانة الهويات الوطنية والثقافية من أي تشويه سواء من قبل الأفكار الوافدة ذات الطبيعة المشبوهة أو المعادية لروح الطبيعة الفطرية الأنسانية المسالمة.

وهناك تعريفات ركزت على كيفية حماية العقل من كل الأفكار الشائبة والتي ممكن أن تقود نحو أضعاف حالة الطمأنينة وأثرة التشكيك بالمنظومة الفكرية أو الدينية أو الاجتماعية، لهذا

سيشكل الأمن الفكري الإطار العام " لسلامة فكر الإنسان وعقله وفهمه من الانحراف والخروج عن الاعتدال في فهمه للأمور الدينية والسياسية وتصوره للكون"⁽³⁾، أن حدوث حالات من الانحراف الفكري من شأنها أن تؤدي للأختلال الاجتماعي والذي يتميز في كثير من الأحيان بالطبيعة الجماعية وليس الفردية، لاسيما بين فئة الشباب لذلك يكون خطره أكبر على المجتمع وأمنه، وهناك من عرفه أنه أداة "لحماية عقول أفراد المجتمع من كل التوجهات الفكرية الشائبة أو المعتقدات الخاطئة التي تتعارض مع المنظومة الدينية أو المبادئ والقيم التي يؤمن بها مجتمع ما، ليتحول الأمن الفكري أداة رئيسة لحماية التصورات الفكرية للمجتمع ومنعه من الانحراف أو الخروج من حالة الاعتدال الى حالة الغلو والتطرف"⁽⁴⁾، أن عملية تأمين الحماية لعقل الإنسان من كل أشكال الانحراف ستؤمن الحماية الكاملة للمنظومة العقائدية والثقافية والأخلاقية من كل خطر يسعى لتهديدها أو محاولة تدميرها، وبذلك ستتحقق عملية تمكين أفراد المجتمع لمواجهة كل فكر أو معتقد أو ثقافة منحرفة أو توجه متطرف عبر تأمين فكرهم وقدراتهم العقلية والنفسية للتصدي بقوة لكل تلك الأفكار المشوهة، وبالنتيجة سيتمكن المجتمع من الوصول الى النضوج بالوعي والاستقرار النفسي وأستتباب مظاهر الأمن بشكله الواسع، وبناءً على ما تقدم يمكننا تعريف الأمن الفكري بأنه الأداة الفاعلة لحماية عقل الإنسان ومنع تأثر تفكيره وسلوكه بالتوجهات الفكرية والثقافية المتشددة والمتطرفة بسبب حجم المؤثرات المعرفية والثقافية في عالمنا المعاصر، وهذه الحماية ستسهم بشكل مباشر في الحفاظ على الثوابت الفكرية والقيم الأخلاقية من التشويه أو التغيير من أجل الوصول الى أعلى درجات الطمأنينة والاستقرار المجتمعي ضمن المحيط الداخلي والخارجي.

وفيما يخص مراحل تطور الأمن الفكري نجد أن جذوره قد رافقت ظهور المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ، ويعد (هوبز) من أبرز الفلاسفة الذين أكدوا على وجود علاقة تفاعلية بين الأمن والتعايش السلمي والاستقرار، وشكلت ضمن منظوره الفكري أحد أهم أسس تكوين السلطة والتنظيم الاجتماعي وبناء الدولة الحديثة، ويرى أن مسألة البحث عن الأمن والاستقرار تشكل هاجس دائم لدى أفراد المجتمع، لاسيما أن حالة الطبيعة كان يسودها الخوف والترقب وكثرة الصراعات بسبب الطبيعة الفطرية التي ميزت "علاقات أفراد المجتمع بحب الذات والريبة والتنافس والبحث عن المجد مما جعل شريعة الغاب والبقاء للأقوى السمة السائدة فيه ونتج عنها الصراع وتحول الإنسان عدو لأخيه الإنسان، ولم يعد هناك تمييز بين الخطأ والصواب والعدالة والظلم ولم يأمن أحد على حياته وممتلكاته"⁽⁵⁾.

هذه الرؤية حول الطبيعة الفطرية للمجتمع وتحليل سلوكهم الإنساني بشكل واقعي وعقلاني من قبل (هوبز)، كشف عبرها عن أسباب الفوضى وأستمرار الصراعات التي أدت لغياب الأمن بين أفرادها، وأوضح أن الطبيعة الأنوية لسلوك الفرد والمرتبطة برغبته في تحقيق منفعة ما لنفسه، وسعيه في الوصول اليها بشتى الطرق حتى لو أضرت بالآخرين ومصالحهم أو هددت حياتهم وسلبت ممتلكاتهم، تشكل الهدف الأساس لديه لأن حاجاته ومصالحه وتحقيقها والحفاظ عليها تشكل أولوية مطلقة لديه، ولا يهمه ما يحدث للآخرين نتيجة لكل فعل يقوم به، هذا الأمر شكل الواقع الذي كانت تعيشه المجتمعات في ظل العصر الوسيط وما قبله، وأمتازت بتعدد المخاطر التي يتعرض لها الفرد لدرجة عدم قدرته في الحفاظ على حياته وليس فقط ممتلكاته، من هنا أصبح البقاء على قيد الحياة والتمتع بالأمن على اختلاف أشكاله مطلباً رئيساً لدى أفراد المجتمع الذين عانوا من مخاطر مختلفة هددت أمنهم

وسلامتهم، وأشار أن تحقيق الأمن والاستقرار الذي يطمح له الجميع لن يتم إلا بوجود آلية تملك من القوة العقلانية والمادية ما يؤهلها لخلق حالة من التوازن بين المصالح المتعارضة لأفراد المجتمع، وتدفعهم نحو التعاون والتفاعل الإيجابي فيما بينهم بدلاً من الصراع المستمر وبذلك تتمكن من السيطرة على كل أشكال الفوضى السائدة لأستتباب الأمن المنشود.

ويرى (هوبز) أن إيجاد هذه الآلية يتطلب " توحيد كل من الإرادة الفردية والجماعية ضمن صيغة قانونية وسياسية تحظى برضا وقبول الجميع لتنتبثق منها السلطة السياسية التي ستمثل الإرادة العليا ولديها القدرة الكاملة لإدارة شؤون المجتمع ومصالحه العامة، وهذه الإرادة يجب أن تتمكن من فرض وجودها وتأثيرها على سلوك أفراد المجتمع لضبط تصرفاتهم وتوجهاتهم بما يضمن الاستقرار وإنهاء حالة الصراع"⁽⁶⁾، هذه الطروحات لم ينتج عنها توفير الأمن وحسب، وإنما أنبثق منها ما عرف آنذاك بنظرية (العقد الاجتماعي) و وقادت لتأسيس السلطة السياسية الحديثة وتكوين ما عرف بالمجتمع المدني- السياسي، الذي شكل نقلة نوعية في حياة المجتمع وأثر بشكل كبير على نمط تفكيرهم وسلوكهم وجعلها أكثر انضباطاً، عبر تنظيم علاقاتهم الاجتماعية على أساس التعايش المتبادل والتسامح والسلام بدلاً عن الفوضى السائدة فيه آنذاك.

وعلى الرغم من أن السلطة السياسية أستطاعت من تحقيق الاستقرار والسلام والأمن كونها جزء من حاجات ورغبات المجتمع، لكن (جون لوك) وجد أنها في كثير من الأحيان قد تحولت من أداة لضبط الأمن ونشره الى أداة لتقييده أو زعزعته، والسبب أن السلطة طبقاً (للعقد الاجتماعي) (لهوبز) قد منحت كل السلطات والصلاحيات المتعلقة بإدارة شؤون الحكم وتنظيم حياة المجتمع لإرادة واحدة ومطلقة، ومعنى ذلك أن القرارات والسياسات التي توضع ستعبر عن توجهات ورغبات صاحب السلطة، والتي ستتقاطع مع حاجات ومصالح أفراد المجتمع مما يؤدي الى نشوب صراع من نوع آخر، أي بين الحاكم والمحكومين بعد أن كان بين أفراد المجتمع سواء بشكل فردي أم جماعي، وأشار أن هذه الطروحات سعت فعليا لإنشاء " البناء التنظيمي للسلطة التي بدورها ستعمل على تحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع لكن عملية اختيار شكل وطبيعة السلطة وآلية عملها وتفاعلها مع أفراد المجتمع أدت للتضحية بحقوقهم وحررياتهم لصالح صاحب السلطة وتقييد صلاحياتهم التي تمتعوا بها في ظل حالة الطبيعة بإرادة من يمتلك السلطة والتحكم بها وفق مشيئته"⁽⁷⁾، وهذا الأمر أدى لردود فعل سلبية تجاه السلطة لأنها تحولت لأداة لتقييد حقوقهم وحررياتهم وهي تمثل جزء أساس من أمنهم وأستقرارهم، وهذا البناء التنظيمي للسلطة أسهم بنقل حالة الصراع والفوضى الأمنية من جانبها الواسع الذي شمل الجميع، الى الجانب المحدود بين أفراد المجتمع وصاحب السلطة، لذلك أكد (لوك) على ضرورة إعادة وأصلاح البناء التنظيمي للسلطة طالما تشكل الأداة الفاعلة والأقوى لتحقيق الأمن، ويجب أن تشمل عملية الإصلاح "مصادر السلطة وآلياتها وطرق ممارستها لعملها وإدارتها لشؤون المجتمع بما يتناسب مع حاجاتهم ومتطلباتهم ويضمن حقوقهم وحررياتهم وسلامة وحفظ حياتهم وممتلكاتهم بموجب عقد اجتماعي يوفر كل ذلك بأنسيابية وأتقان لأن جميع السلطات مقيدة بالقانون وملزمة أمامه لتنفيذ تلك المتطلبات"⁽⁸⁾، وفي حالة عدم ألتزام السلطة ببنود هذا العقد يحق لأفراد المجتمع عدم طاعتها والأمتثال لقراراتها من دون الخوف على أمنهم وسلامتهم، لأن السلطة هي من خالفت شروط العقد والقانون معاً.

هذا الرؤية الفكرية عن دور القانون وقوته في إلزام السلطة بتوفير وحماية أمن المجتمع، تتطابق تماماً مع طروحات (مونتييسكيو) إذ يجد أن عملية تطوير وأصلاح السلطة وتنظيم عملها يتم عن طريق القانون، الذي عده الأداة الأقوى التي يمكن عبرها السيطرة على سلوك الإنسان سواء كان فرداً عادياً أم مسؤول عن إدارة السلطة، وتوجيهه نحو الخير العام لضمان استمرار الأمن بين أفراد المجتمع ككل، وأكد أن عملية توفير الأمن وأستتبابه بشكل فعلي يتطلب " بناء منظومة قانونية متكاملة الى جانب المنظومة السياسية لأن كلاهما يكملان عمل الآخر وبالنتيجة سيتحقق مبدأ التوازن والأستقامة لأن الجميع سيشارك في إدارة السلطة وقراراتها عبر اختيار من يديرها بحرية، ويتحقق مبدأ سيادة القانون الذي يلزم الجميع سلطة وأفراداً الى احترام القانون⁽⁹⁾، أن تعاضم هيبة السلطة وسيادة القانون بشكلهما الإيجابي، وبسبب قدرتهما على توفير الحرية والعدالة للفرد ضمن حدود حقه القانوني والأنساني، في فعل ما يرغب ويحتاج، فضلاً عن فسح المجال لجميع المحكومين من قبل السلطة للمشاركة بصياغة القوانين والقرارات، بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها ذلك وبما يتواءم مع مصالحهم وطموحاتهم، مما يمنحهم الشعور بالأمن والأستقرار ويدفعهم الى دعم واحترام المنظومة السياسية والقانونية معاً لانهما الأصل في ضمان وتوفير الأمن بمختلف أشكاله التي يحتاجها المجتمع، هذه الطروحات الفكرية شكلت الرؤية التقليدية لماهية الأمن، وأرتبطت بفكرة أن السلطة السياسية المسؤول الأول والأخير لتوفيره للمجتمع على المستوى الداخلي، عبر احترام وتعزيز وصيانة حقوقهم وحرياتهم وتطبيق العدالة بمعناها الشامل، وعلى المستوى الخارجي بأعتماد دبلوماسية القوة في حالة السلم أو أستخدام الدفاع العسكري في حالة الحرب، الأمر الذي سيضمن أستمرار السلطة ونظامها السياسي لقدرتها وكفاءتها في إنجاز متطلبات توفير الأمن، بمعنى أدق أن مراحل تطور الأمن بشكله العام والذي أستمر منذ القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب الباردة، شكل ترابطاً بين أمن الدولة والمجتمع، وإذا كانت الدولة تتمتع بالأمن أنعكس ذلك مباشرة على أمن المجتمع.

لكن بعد نهاية الحرب الباردة أخذ مسار تطور الأمن منحى مختلف، لاسيما بعد سلسلة المتغيرات على مستوى العلاقات الدولية التي شهدتها العالم، وتزامنت مع ظهور الثورة التكنولوجية والرقمية، وغيّرت طبيعة التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها المجتمعات، مما دفع الباحثين والمختصين في مجال الدراسات الأمنية، لأعادة صياغة مفهوم الأمن ومتطلباته وتحديد أولوياته، وبموجبه عدّ أمن المجتمع لا الدولة من أولويات الأستراتيجية الأمنية الوطنية، وتمتع المجتمع بكل مظاهره سينعكس مباشرة على أمن الدولة، وليس العكس كما في السابق، وصحيح أن الصراع والحرب بين الدول في عالم اليوم مازال ممكن الحدوث، لكن حرب الأفكار والغزو الثقافي تأثيرها أقوى وأكبر من الحرب التقليدية العسكرية.

لأن تهديد أمن الدولة سيكون من العمق الداخلي لمجتمعه وخطورته ستكون أقوى من أي تهديد خارجي، ووجود المشكلات والصراعات والأزمات المستمرة بين أفراد المجتمع بسبب الخلاف حول طبيعة "المدرجات الفكرية التي تمس اللغة والثقافة والهويات الفرعية لمكوناته وحدوث حالات من الانحراف الفكري لفهم وتفسير الدين أو الموروث الثقافي والاجتماعي سيقود نحو تبني خطاب غير عقلاني وممارسة سلوكيات متطرفة تؤدي أحياناً الى التمرد والخروج ضد السلطة أو المجتمع، وفي حالة تأزمها تؤدي لممارسة أعمال إرهابية تنعكس سلباً على الواقع الأمني للدولة وتهدد أستقرارها"⁽¹⁰⁾، هذا الواقع يكشف لنا مدى هشاشة قدرة

الدولة وسلطاتها على توفير الأمن لمجتمعها، لاسيما على مستوى الأمن الفكري الذي يعد اليوم جزء رئيس من استراتيجيات أمنها الوطني، وفي ظل تعدد وتنوع المخاطر والتهديدات الأمنية يجب على الدولة أن تضع ضمن أولوياتها، فكرة أساسية وهي كلما أمتلك مصادر قوة أكبر على مستوى الأمن الفكري كلما تضاعفت قدرتها الأمنية على المستويات الأخرى والعكس صحيح، لذلك نجد في عالم اليوم أن التركيز على الأمن الفكري وتطوير مستوى المهارات والقدرات لتعزيز أمكانيات مواجهته ورصده بشكل مبكر للسيطرة عليه وتحجيم آثار مخاطره في أعلى سلم أولويات السياسة الأمنية لأية دولة.

ثانياً: معوقات بناء منظومة الأمن الفكري

يرتبط الأمن الفكري بتنمية وتطوير المجتمع على مختلف المستويات، لأسهامه بشكل كبير في ضبط عمليات تفكير وسلوك الأفراد، ويهدف الى زيادة الوعي وتحسين العقل وسلامته من كل ظواهر الانحراف والتشتت أو الشذوذ الفكري، كما يشكل في عالمنا المعاصر جزء حيوي من حاجات ومتطلبات الإنسان، لذلك فإن قوة أو ضعف وجوده تؤثر على سلوكه وتدفعه أما لتبني توجهات إيجابية ينتج عنها تطور علمي وحضاري وعمراني، أو تبني توجهات سلبية تؤدي الى غياب الحس بالمسؤولية والأدراك الفاعل لسلامة وأمن المجتمع، مما يسبب أشكال متعددة من الأختلال الفكري تقود نحو زيادة حجم تخلفه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمعرفي، لذلك بدأت معظم المجتمعات الى وضع خطط وبرامج إستراتيجية لبناء ودعم منظومة الأمن الفكري لديها، من أجل خفض حجم تحدياتها ومخاطرها ورفع مستوى نضوج الوعي لدى أفراد مجتمعها لمواجهتها بحزم وقوة، لكن هناك بعض المجتمعات لاسيما مجتمعات الشرق الأوسط عموماً والعراق تحديداً عانت من ضعف واضح في مستوى الوعي بأهمية الأمن الفكري وقدرته على تطوير أمكانياته الأمنية بمعناها الواسع، مما أدى الى تعثر عملية بناء وتعزيز منظومة الأمن الفكري لديها بسبب وجود سلسلة من المعوقات والتي يمكن أن نلخصها بالآتي:

١- المعوقات الفكرية: تعد المؤثرات الفكرية السلبية الدخيلة، من أكثر الأخطار المؤثرة على تفكير وسلوك أفراد المجتمع، وتقوده نحو الانحراف عبر تبني توجهات وممارسات سلوكيات تتنافى مع ثوابت المنظومة القيمية والأخلاقية لمجتمع ما، وتشكل مسألة غياب حالة التوازن بين ما يتم أنتاجه من أفكار من العمق الداخلي للمجتمع والذي يعبر عن واقعه ويتواءم مع طبيعته البنيوية، وبين الأفكار الوافدة ذات التوجهات الهدامة أو المشوهة والمهددة لسلامة فكر الإنسان، من أبرز المعوقات الفكرية لبناء وتطوير منظومة الأمن الفكري، لأن عملية الأختلال في التوازن تعد منفذاً لزيادة نسبة الانحرافات الفكرية ومن ثم ممارستها، لتقود أحياناً لتدمير المنظومة الطبيعية للتكوين المجتمعي، والانحراف الفكري ظاهرة عالمية يتعرض لها الجميع وتعدد أسبابه وأنواعه لأنه "ذو طبيعة مركبة ومتداخلة منها ما يكون ديني أو أيديولوجي أو سياسي أو اجتماعي أو ثقافي تعبر عن منطلقات مشوهة أو مغلوبة ينتج عنها تهديد العلاقة الطبيعية بين أفراد المجتمع أو هدم العلاقة بين السلطة القائمة والمجتمع، وزيادة حدته تقود نحو الغلو والتطرف وأحياناً الى حدوث حالات من الصدام العنيف وصولاً لممارسة الإرهاب"⁽¹¹⁾، والمجتمع العراقي عانى لعقود من أزمة فكرية معقدة، بسبب طبيعة الظروف الصعبة التي أحاطت به تاريخياً وسياسياً، وأثرت على عملية بناء منظومة متكاملة لأمنه الفكري، بسبب عدم توفر حالة التوازن تلك، إذ لم يشهد اي تطور او تجديد في روح أفكاره، وشكلت المتغيرات التي أحاطت به منذ ثمانينيات القرن العشرين

حتى العام (٢٠٠٣) وما بعده، الى حدوث حالة من "التراجع والجمود الفكري أثرت على طبيعة نضوج وعيه وأدراكه لمصالحه وأضعفت من امكانيه تكيفه وانفتاحه ليواكب حركة التطور الفكري التي سادت المجتمعات الأخرى ما أدى لترسيخ و تبني أنماط سلوكية غير مرغوبة تتراوح بين التمسك بالموروث التقليدي- الديني وبين تبني ثقافة الاستهلاك الوافدة ذات الطابع العبثي والتي تقود نحو المجهول"^(١٢)، هذا الواقع كرس مظاهر التعصب القبلي والطائفي والمذهبي والتخندق القومي والأثني، وأسهم تدريجياً نحو تبني الخطاب والسلوك اللاعقلاني المتسم بالعنف والتطرف، وخلقت فجوة واسعة بين المجتمع الواحد وأبعدته عن تحقيق التعايش السلمي والتسامح مع الآخر، مما زعزع عملية ضبط السلوك الاجتماعي السليم وهدد الهوية الوطنية والثقافية، وأعاق القدرة على تعزيز وبناء منظومة الأمن الفكري في العراق.

٢- المعوقات السياسية: تسعى أغلب الأنظمة السياسية على اختلاف توجهاتها الى تنظيم وحماية حقوق وحرريات مجتمعاتها، وتلبية حاجاتهم ومتطلباتهم والعمل على الغاء شعورهم بحالة الاغتراب السياسي والتفاعل السلبي تجاهها، بهدف الحفاظ على استمرارية وجودها والذي ممكن تحقيقه إذا كانت ذات بنية مؤسساتية تتمتع بالسيادة القانونية وتضمن المساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني أو القومي أو الأيديولوجي، لكن ذلك لا يضمن استقرارها بشكل دائم مالم يتوفر عنصرين أساسيين هما المشاركة السياسية والثقافة السياسية، والأولى تعني "السلوك السياسي الذي يمارسه المواطنون طواعية للمساهمة في صنع واتخاذ القرارات واختيار النخب الحاكمة في مختلف السلطات ومراقبة الأداء الحكومي والتعبير عن الرأي العام تجاه السلطة بمختلف الوسائل حول القضايا العامة وهذا السلوك يرتبط بمدى وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم السياسية ودرجة اهتمامهم بالواقع السياسي المحيط بهم"^(١٣)، ومعنى ذلك ان المشاركة السياسية تشكل الجهد الفردي والجماعي الذي يمارسونه بشكل ارادي لأختيار شكل النظام وطبيعة الحكم، أما الثانية تمثل "مجموعة القيم والمعتقدات الأساسية لمجتمع ما والتي تتواءم مع السلوك الجمعي وتوجهاته في تحديد واختيار شكل وطبيعة نظامه السياسي بما يضمن حقوقه ويراعي مصالحه وترتبط الثقافة السياسية بحجم ومستوى الوعي السياسي للمجتمع وضعف أو ارتقاء هذا الوعي يؤثر على أسلوب الحكم والأداء الوظيفي لها"^(١٤).

أما في العراق ومنذ العام (١٩٥٨)، لم تتمكن الأنظمة السياسية المتعاقبة من ترسيخ هذين العنصرين، لأن عملية التغيير السياسي لم تتم بأدوات سلمية وأنما نتيجة للأنقلابات العسكرية والثورات المسلحة، لذلك عجزت عن "أقامة علاقة متوازنة ومتفاعلة بين الحاكم والمحكومين وفق أسس الحرية السياسية القائمة على الاختيار الشعبي وأعتماذ الانتخابات وسيلة للتداول السلمي للسلطة وتعترف بوجود معارضة وتضمن حرية الرأي والتعبير والمشاركة في الانتخابات لتسهيل مهمة التغيير الدوري للحكومات"^(١٥)، لكن بعد عملية التغيير السياسي التي حدثت بعد العام (٢٠٠٣) ظلت الحكومات المتعاقبة غير قادرة على تحقيق ذلك، على الرغم من تبنيها ودعمها لسياسات وآليات تكفل المشاركة السياسية بشكل حر ضمن الحق الدستوري والأطر الديمقراطية، لكن هذا التغيير كان شكلياً وليس جذرياً، يمعنى أن تبني الشكل الديمقراطي للسلطة لما بعد التغيير كان مجرد أسلوب وبعيد عن الفكر والسلوك، مما انعكس سلباً على الواقع السياسي والاجتماعي، لأن القوى السياسية لم تستطع التخلص من الموروث التقليدي لممارسة السلطة وإدارة الدولة، إذ أستمّر خطابها السياسي

الموجه للمجتمع أحادي التفكير ومتعالي النظرة، ويتسم بكونه خطاب دعائي للتحشيد الانتخابي فقط ويرتبط بتحقيق المصالح الضيقة لا العامة، مما كرس استمرار المحاصصة السياسية- الحزبية ذات البعد الطائفي، وشكل الانقسام والتشطي والصراع على المستوى السياسي انعكاساً على الواقع الاجتماعي الذي أدى لحدوث ما يعرف بعملية "التآكل السياسي" وهو نتاج التغيير الاجتماعي السريع والحراك الواسع لجماعات جديدة في العمل السياسي لكنها تعاني من تنمية بطيئة وضعيفة لمأسسة العمل السياسي ونشاطه مما يقود نحو زعزعة القيم والمبادئ الوطنية وتعميق حالة الخلاف وعدم الاستقرار لغياب وجود ثقافة سياسية تستند لقواعد الحكم الشرعي الرشيد⁽¹⁶⁾، هذا الأمر أسهم بتشويه مسار العملية السياسية في العراق وأضعف من أمكانية بناء مشروع وطني، يحقق الاستقرار والتطور المنشود، وكل هذه المعطيات شكلت عائقاً أمام تعزيز وبناء منظومة الأمن الفكري العراقي.

٣- المعوقات الاقتصادية: تعد مسألة تنمية وتطوير الواقع الاقتصادي من أهم أولويات الأنظمة السياسية حول العالم، لأن زيادة النمو الاقتصادي وتطوره ينعكس بشكل مباشر على عملية الاستقرار على مختلف المستويات، إذ تعتمد حكومات تلك الأنظمة على الموازنة بين سياساتها العامة وبين أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة عبر توظيف كل طاقات موارده الطبيعية والبشرية لتحقيق ذلك، أما في العراق نجد العكس تماماً لأن الحكومات المتعاقبة فية منذ العام (٢٠٠٥)، لم تتمكن من تنمية وتطوير وإدارة القطاع الاقتصادي، بسبب عدم امتلاكها لرؤية مستقبلية حول إستراتيجيات التنمية الاقتصادية الشاملة، مما أدى لتعثر عملية "خلق فرص اقتصادية جديدة وتنمية السوق المحلية وتطويرها بما يمنحها القدرة على المنافسة الخارجية كما أنها فشلت بإعادة تنمية الاستثمارات وتوظيفها لتطوير القطاع الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو المستمرة للنتاج القومي وبمعدلات تتجاوز زيادة السكان الذي بدوره يؤدي لتحسين المستوى المعاشي للمجتمع"⁽¹⁷⁾.

أن التدهور الاقتصادي الذي أصاب العراق، بسبب ضعف قدرة الحكومات المتعاقبة بعد عملية التغيير السياسي، على وضع سياسات اقتصادية متجددة وخارج إطار السياسية الاقتصادية الأحادية التي تعتمد على القطاع النفطي فقط، لتمويل ميزانية الدولة ودعم المشاريع الخدمية، قادت تدريجياً نحو انهيار القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية، لاسيما بعد استئثار بعض القوى السياسية وأصحاب النفوذ التجاري والمالي على ملف إدارة الاقتصاد الحكومي، وأستطاعت من تقويض الدور الرقابي للحكومة للأشراف المباشر على المشاريع الاقتصادية الاستثمارية والخدمية، للحصول على مكتسبات خاصة لصالحها فضلاً عن تنفيذ أجندات لجهات إقليمية ودولية، هذا الواقع أسهم في تشويه طبيعة الهيكلية الاقتصادية بعد أنتشار ظاهرة الاستثمار في مشاريع غير إنتاجية أستنزفت الموارد المالية للدولة، مما فتح مجالاً واسعاً لتفشي الفساد المالي والإداري، والذي تزامن معه غياب التوزيع العادل للموارد والثروات وتوسع حجم البطالة والفقر، بسبب هيمنة تلك القوى المتنفة على المقدرات الاقتصادية ومنافعها وحرمان أغلبية أفراد المجتمع منها، هذا التراجع والتدهور على المستوى الاقتصادي شكلاً حافزاً لدى بعض أفراد المجتمع للانحراف، بحثاً عن مصادر مالية غير مشروعة لرفع مستوى معاشهم وضمان مستقبلهم، لاسيما بين فئة الشباب الذين يشكلون النسبة الأكبر للبطالة، الأمر الذي دفعهم لممارسة سلوكيات إجرامية ومتطرفة أدت لتهديد أمن واستقرار المجتمع والدولة معاً، لصالح جهات خارجة عن القانون أو إرهابية

مقابل حصولهم على الأموال، وانتشار هذه الممارسات داخل المجتمع عدت من أبرز معوقات تطوير منظومة الأمن الفكري في العراق.

هذه المعوقات وغيرها من أبرز التحديات التي تضعف من جهود بناء منظومة متكاملة للأمن الفكري، والذي تراجع بشكل كبير بسبب سلسلة المتغيرات التي حدثت بعد الاحتلال الأمريكي، وأدت لتدمير البنية الفكرية للمنظومة الاجتماعية، وحفزت لظهور حالة الصراع والأقتتال وانتشار الفساد المالي والأدراي، مما أفسح الطريق أمام الجهات المتطرفة لنشر مظاهر الإرهاب وممارسته داخل العراق، وهددت أمنه وسلامته لسنوات عدة، فما هي العلاقة بين الأمن الفكري والإرهاب، وهل قوة وجوده في المجتمع تشكل أداة فاعلة لمواجهة الإرهاب، هذا ما سيتم مناقشته في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

دور الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب

أن التحول السياسي في العراق بعد العام (٢٠٠٣)، كان الهدف منه الانتقال من نظام الحكم الديكتاتوري إلى الحكم الديمقراطي، وترسيخ عملية التفاعل البناء والتعاون المشترك بين السلطة القائمة وأفراد المجتمع، لنجاح تلك العملية وتطورها للوصول إلى الاستقرار المنشود، ألا أن تكريس المحاصصة الحزبية في توزيع المناصب العليا للدولة، وشخصنة مؤسساتها وفق توجهات كل حزب مشارك في السلطة، وتفشي ظاهرة الفساد المالي والأدراي، وضعف الأجهزة الرقابية لمكافحته وغياب وجود معارضة سياسية حقيقية تسهم في تقويم عمل السلطة ومخرجاتها، أدت لتشويه مسار عملية التحول السياسي وأنعكست آثارها سلبياً على المجتمع، نتيجة لتفاقم حالة البطالة والفقر والتخلف وأسهمت تدريجياً لانحراف فكر وسلوك الأفراد بعيداً عن القيم والأعراف المعهودة، ودفعتهم بشكل لا واعي لتبني أفكار وممارسة سلوكيات متطرفة تحت مسميات مختلفة كان الهدف منها وطبقاً لتفكيرهم أنها ستسهم في استعادة حقوقهم وتحقيق لهم العدالة والمساواة، لكن اتساع الفجوة بين السلطة والمجتمع وضعف الوعي لدى الحكومات المتعاقبة بمتطلباته، ساعدت في أحيان كثيرة لتصاعد حدة تلك الممارسات ودفعتها نحو استخدام الإرهاب بمختلف أشكاله، من أجل تغيير الواقع السياسي أو الاجتماعي كونه لايعبر عن أمالها وطموحاتها، ولمعرفة كيف أنتشرت ظاهرة الإرهاب في العراق بالتزامن مع عملية التغيير السياسي، علينا البحث في طبيعة المتغيرات التي طرأت على المجتمع بعد العام (٢٠٠٣)، وكيف أثرت حالة التوتر المستمر بين السلطة والمجتمع إلى تكريس حالات الانحراف الفكري وقادت نحو ممارسة ممنهجة للإرهاب وكالاتي:

أولاً: العلاقة بين الأمن الفكري والإرهاب

أن الحكومات العراقية المتعاقبة منذ العام (٢٠٠٥) وحتى يومنا هذا، عانت من مشكلات متعددة أثرت على الواقع الأمني للعراق وهددت استقراره بشكل مستمر، وهذه المشكلات كشفت لنا أن القوى السياسية لم تكن مستعدة لممارسة نشاطها السياسي وفق مبدأ العمل الجماعي البناء، الذي يشمل مشاركة الجميع لأقامة دولة القانون والمؤسسات وصنع واتخاذ القرارات بما يتناسب مع المصلحة العامة، ومعنى ذلك أنها لم تمتلك درجة عالية من الوعي والثقافة السياسية بسبب عدم تخلصها من الموروث والرؤية التقليدية في إدارة الحكم، لذلك فشلت في نقل وترسيخ الحكم الديمقراطي وما يترتب عليه من حقوق وواجبات كجزء من عملية التحول السياسي، وأظهر عدم قدرتها في تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات

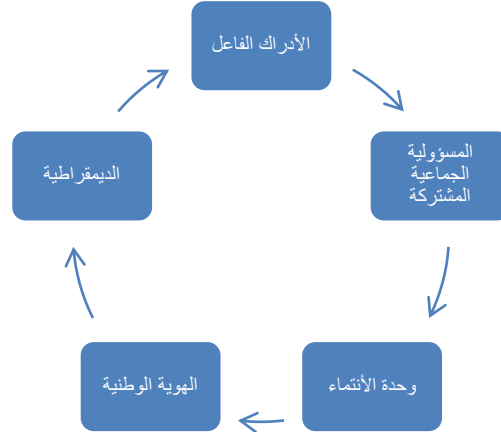
والعدالة والمساواة ومنحها لكل أفراد المجتمع، وهذه الأشكالية برزت بشكل واضح في إدارتها لملف التعدد والتنوع، الذي تعاملت معه بشكل غير ناضج فكرياً وسياسياً وطبقاً لمصالحها الفئوية الضيقة بعيداً عن الانفتاح والتعامل مع الجميع بشكل متساوي، ومعنى ذلك أن الحكومات المتعاقبة كانت سبباً في زعزعة طبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع ونشرت ثقافة الولاء والانتماء الضيق، لرغبتها الشديدة في الحفاظ على مصالحها ومكتسباتها السياسية لذلك لم تبذل جهداً لتوظيف هذا الملف بشكل إيجابي لدعم مسار عملية التحول السياسي وتحقيق الاندماج الاجتماعي والثقافي بما يخدم الأمن والاستقرار الداخلي.

وأما تحولت في أحيان عدة أداة لتعميق الفجوة بينهم وتجزئته، عبر نقل طبيعة علاقاته من التعايش النسبي الى مجتمع متشظي ومنقسم طائفيًا وعرقياً وقومياً، وكرست حالة تعدد الولاءات والانتماءات الفرعية عن طريق وضع تشريعات قانونية أستمدت من الدستور العراقي العام (٢٠٠٥)، وبموجبه تم ترسيخ مفهوم المكون بدلاً عن مفهوم المواطنة^(*)، والأخير يعد صمام أمان لاستكمال متطلبات بناء دولة القانون والمؤسسات كجزء من عملية التحول السياسي، هذا الواقع الجديد ضاعف حجم الخلاف بين أفراد بسبب تنامي حالة الانغلاق الطائفي والأثني، وقادت لظهور وانتشار الكثير من القيم التقليدية الطائفية والعشائرية والانتماءات الفرعية الضيقة، مما وسع من دائرة الصراع والعنف وخلق أزمة ثقة فيما بينهم وبدأت تنتشر مظاهر السلوك الإجرامي وممارسته ضد بعضهم البعض.

ونجد أن تبني أسلوب المحاصصة في تقسيم السلطات والمناصب السيادية على أساس الاستحقاق السياسي للمكونات، والذي أعتمدته القوى الحزبية والسياسية كعرف دستوري تمارسه ضمن أعمالها في الحكومة طبقاً لتفسيراتها، أسهم بشكل واضح في نشر وتكريس ثقافة الأقصاء والتهميش ما بين المكونات، وأدت لتوسع عملية تقسيم السلطات والمناصب السيادية والوزارية لتشمل حتى الوظائف العامة، مما نتج عنه حرمان مكون بعينه دون غيره تحت ذريعة الاستحقاق الكمي للمكونات المشاركة في الانتخابات والعملية السياسية، هذا الأمر خلق أزمة ثقة حادة بين بعض المكونات والسلطة القائمة، وشعرت بالظلم وانتهاك لحقوقها وحرمانها من أبسط مقومات الحياة، في الوقت الذي حصلت مكونات أخرى تنتمي للطبقة السياسية والجهات المنتفذة والمسيطرة على مقدرات وأموال العراق على حقوق وأستحقاقات متعددة ضاعفت حالة التفاوت في المستوى المعاشي، مما فاقم من حالة الشعور بغياب العدالة الاجتماعية وأنعدام التكافؤ الاقتصادي، وعندما حاولت هذه المكونات بمختلف أنتمائها وتوجهاتها للمطالبة بحقوقها، تعاملت معها الحكومات بأسلوب بعيد عن الحوار وأستخدمت التعسف ومنعتها من التعبير عن آرائها وطموحاتها لدرجة ممارسة العنف ضدها في كثير من الأحيان، لذلك شكل "غياب الحوار الديمقراطي وعدم وجود بدائل للتعبير عن الآراء والأفكار لأفتقاد القنوات الشرعية للسلوك الفكري واللفظي يجعل من المحتمل الاتجاه الى البدائل غير المشروعة لتحقيق ذلك وهذه البدائل تتمثل بالعنف الذي يأخذ صورة ممارسة الأنشطة الإرهابية"⁽¹⁸⁾، وهذه الأنشطة التي يمارسها البعض من أفراد المجتمع يتم توجيهها ضد السلطة القائمة والمجتمع أيضاً، لأن كل الممارسات التعسفية للسلطة تجاهه والتي تحظى بتأييد شعبي ضده أسهمت في تآزم الثقة مع السلطة، ورفعت من حالة الأحباط والحدق على الجميع وهيأت كل الظروف الملائمة لنشأة وممارسة الإرهاب.

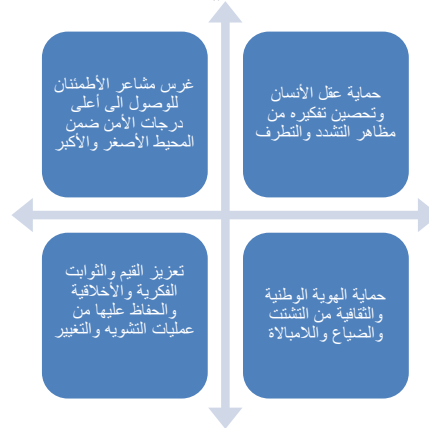
أن استمرار تعامل الحكومات العراقية المتعاقبة بمنظور المكون لا المواطنة، وعجزه عن أستيعاب مطالبه وحقوقه بعيداً عن هذا المنظور، لم يؤدي للأضرار بعملية التحول السياسي

وتشويه مسارها وحسب، وأنما شكل أيضاً أداة غير مباشرة لتراجع الأمن الفكري عبر تكريسه للهويات والولاءات الفرعية المختلفة بدلاً عن الهوية الوطنية، وبسبب ذلك تزعزت كل مرتكزات الأمن الفكري لدى المجتمع والتي تشكل سلسلة مترابطة تسهم في تحفيزه نحو التقدم والأزدهار ويمكن أن نلخص هذه المرتكزات وفق المخطط الآتي:



المخططات من أعداد الباحثة

ونجد أن ترابط هذه المرتكزات مع بعضها البعض سيسهم في تقوية وتعزيز الأمن الفكري لديه، ويشكل أهم عائق أمام ظهور أي نشاط أروهابي محتمل، لاسيما أن تلك المرتكزات تتضمن العديد من الأهداف التي تشكل آلية لتحفيز وتقوية الأمن الفكري على مستوى العقل الفردي والجمعي، وهذه الأهداف تتلخص بالآتي:



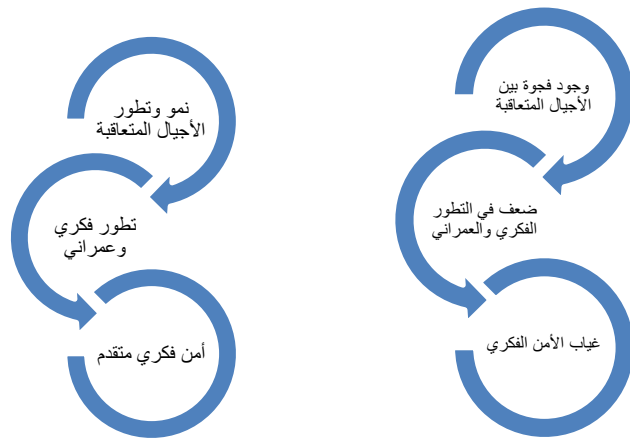
المخطط من أعداد الباحثة

وفي حالة غياب أحد هذه المرتكزات تصبح لاقيمة أو أهمية لباقي المرتكزات الأخرى وتنعكس سلباً على طبيعة أهدافها، ونجد أن المتغيرات السياسية والاجتماعية في العراق وما أفرزته من مشكلات متعددة بعد العام (٢٠٠٥)، أسهمت في عملية تشويه وهدم هذه المرتكزات شيئاً فشيئاً، وهو ما أدى إلى انتشار ظاهرة الإرهاب وتغلغل خطره وتأثيره على أمن الدولة من العمق الداخلي بشكل أكبر من الخارج، وأستطاعت الجماعات الإرهابية من أستغلال حالة ضعف الأمن الفكري وتراجعها لصالحها، عبر توظيف المخرجات المشوهة لتلك المتغيرات لتكريس وجودها ونشر أفكارها وممارساتها الخطرة بين المجتمع، وشكل ملف الفساد وتفشيته بشكل خطر في كل مؤسسات الدولة واحداً منها، لأن أستمرار أنغماس بعض القوى السياسية المؤثرة في العملية السياسية في ملفات فساد كبرى، وأهمال بعضها الآخر وعدم تفاعلها بشكل حازم لمكافحة هذا الملف وأنهاءه، فتحت منافذ عديدة لتغلغل

الجماعات الإرهابية في مناطق مختلفة من العراق، ومنحتها القدرة للتفوق على المنظومة الأمنية العراقية وتمكنت من تنفيذ الكثير من أهدافها بسهولة مما هدد أمن واستقرار الدولة، ومعنى ذلك أن آفة الفساد أداة قوية لنشر وممارسة الإرهاب وهو ما أشار إليه (هنتغتون) بالقول " أن المجتمع الذي يكون معرضاً للفساد يكون معرضاً بنسبة كبيرة للإرهاب والأخير يعد أكثر تهديداً لفاعلية أي نظام سياسي وتأثيره يفوق هيمنة الفساد وبالنتيجة فإن الفساد والإرهاب وسيلتين غير شرعيتين ويهددان استقرار المجتمع والدولة" (19).

كما عد عجز الحكومات المتعاقبة على استيعاب حاجات ومتطلبات المجتمع المختلفة، وتعاطيه معها وفق ميول ازدواجية ترتبط "بتكوينها الفكري أو الديني أو المذهبي أو العرقي أو اللغوي معارض فئات كبيرة من المجتمع للظلم والحرمان الاجتماعي والاقتصادي أدى بها الى التقوقع والعزلة في أماكن محددة بعيداً عن المجتمع وأمتاعها عن المشاركة الفاعلة في العملية السياسية لشعورها بالأغتراب والاستلاب" (20) هذا الأمر تعرضت له محافظات الموصل والأنبار وصلاح الدين وديالى والتي يطلق عليها (المكون السني)، إذ عانى أفرادها من الأقصاء والتهميش على الرغم من أن استخدامهما في البداية لكل القنوتات الشرعية لرفع مطالبهما والمطالبة بحقوقهما، لكن الحكومات لم تستوعبهم أو تسعى الى حل مشكلاتهم وواصلت التعامل معهم بروح اللامبالاة والازدواجية المفرطة، مما أسهم في زيادة حجم فجوة الثقة بقرارات وقوانين السلطة، وعمقت الخلاف معهم وضاعفت من مشاعر الأحباط تجاه من يمثلهم في العملية السياسية، لأنشغالهم بحصد المكاسب السياسية والمنافع الاقتصادية الضيقة على حساب من أسهم في وصولهم نحو السلطة، لذلك أختاروا العزوف عن المشاركة في العملية السياسية ومن ثم رفضها تدريجياً لعدم قناعتهم بالتغيير لتجاهل النظام السياسي لوجودهم وحرمانهم من حقوقهم، هنا بدأت الجماعات الإرهابية تستغل هذا الوضع عبر توظيف مشاعر غياب ثقافة الحوار والتسامح والأغتراب وعدم الانتماء للمجتمع والدولة العراقية، وتحفيزها لاستمرار النظرة العدائية تجاه للسلطة وكل من يشترك بالعمل السياسي لأنها السبب الفعلي لأضطهادهم وحرمانهم من حقوقهم، لتتجح مساعيها في تحويل ولائهم من الولاء للوطن الى الولاء لهم وتتمكن من السيطرة على تفكيرهم وتوجيه نحو التطرف العنيف ليتقبلوا بكل سهولة ممارسة أي نشاطي إرهابي، لأنه وفق تفكيرهم الجديد يعد أمراً مشروعاً طالما سيسهم في تغيير موازين واقعهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ويضمن تحقيق العدالة والمساواة.

وفقاً لما تقدم نكتشف أن الأمن الفكري له دور كبير في مواجهة الإرهاب ومنع وجوده أو تغلغه في المجتمع، لأن تعزيز الوعي به وتقوية مرتكزاته وتطبيقها بشكل سليم، يسهم في ولادة أجيال واعية وناضجة تعمل تطويره للحفاظ على ثوابت وأخلاق وثقافة مجتمعيها وحمايته من أي خطر يحدق بها، لذلك يمكن القول أن عملية مقياس مدى عمق الأمن الفكري في مجتمع ما تكون وفق المخطط الآتي:



المخطط من أعداد الباحثة

كما أن جميع المعطيات الأنفة الذكر تكشف لنا مدى عمق العلاقة بين الأمن الفكري والأرهاب ويمكن تلخيصها بالمخطط الآتي:



المخطط من أعداد الباحثة

وبمعنى أدق أن ارتفاع درجة الوعي والنضوج بالأمن الفكري ومرتكزاته وأهدافه، سيؤدي إلى انخفاض حجم المخاطر والتحديات الإرهابية، وتمكن الأفراد والجماعات من التوحد لمواجهة بحزم وقوة لحماية أمن وأستقرار الدولة بشكل دائم.

ثانياً: إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري في العراق

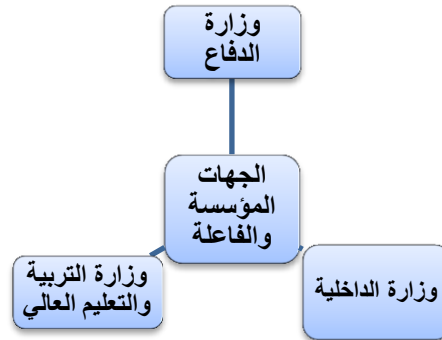
أن تعدد المخرجات السلبية التي أفرزتها توجهات وسلوكيات الحكومات المتعاقبة بعد العام (٢٠٠٥)، عدت أسباب مباشرة أثرت على طبيعة تفكير وسلوك الأجيال الناشئة التي ظهرت خلال حرب الخليج الثانية وحتى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية العام (٢٠٠٣)، لاسيما بعد تفاقم ظاهرة الفقر والبطالة بسبب التدهور الاقتصادي وأستمرار سياسية الأقصاء والتهميش ضد فئات عدة من المجتمع، مما شجع على أتساع ظاهرة الانحراف الفكري وقادت تدريجياً لنمو وتطور حواضن للجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، ونجد أنتشار هذه الحواضن ضمن المناطق التي تقع بعيداً عن سطوة القانون وضعف وجود السلطة، وتعاني من الظلم والتمييز السياسي والاقتصادي وضعف مستوى التعليم والثقافة وغياب المدنية عنها، مما جعلها تعاني من الفوضى والأنفلت الأمني

وتحولت تدريجياً الى مناطق مسيطر عليها من قبل جهات خارجة عن القانون هددت أمن وأستقرار العراق.

هذا الأمر يوضح لنا كيف أستطاعت الجماعات الإرهابية المنسلخة عن تنظيم القاعدة الإرهابي تكوين حواضن قوية ومؤثرة في تلك المناطق ومن أبرز تلك الجماعات التي أثرت على الواقع الأمني للعراق " تنظيم أبو مصعب الزرقاوي الذي أستقر في العراق في (٢٠٠٤) وأستطاع من التغلغل في العديد من مناطقه وتجنيد الكثير من الشباب المتشدد والمتطرف ودفعهم لممارسة القتل عبر العمليات الانتحارية ضد المدنيين، وبعده ظهر تنظيم داعش الإرهابي العام (٢٠١٤) وهو أشد خطورة لأمتلاكه تيار فكري واسع الانتشار وقدرة مؤثرة على سرعة التجنيد وكسب الولاء لتنفيذ أجنذاته"⁽²¹⁾، وبسبب هذه القدرات والتأثيرات الفكرية شكل تنظيم داعش الإرهابي من اخطر الجماعات الإرهابية لمهارته في توظيف المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لصالح أجنذاته، مما مكنه من أمتلاك خلايا وحواضن متعددة ومستعدة لتنفيذ أي عملية إرهابية في أي مكان يحدده التنظيم، أما وجوده في العراق تحديداً ومن ثم أحتلاله لمناطق واسعة منه فإن التداعيات الأمنية التي يعاني منها خلال وبعد أحتلاله، حولت الكثير من مناطقه وتحديداً تلك التي تعاني من تعسف السلطة وأهمال المتطلبات والخدمات فيه، مما جعلها مناطق رخوة وأمنياً ومهياة فكرياً وسلوكاً لتجنيد أفرادها وأستخدامهم لتنفيذ كل عمليات السيطرة والأحتلال، أما الجريمة المنظمة نجدها أنتشرت بشكل واضح في العديد من محافظات العراق، لكن الأكثر تنظيماً وخطورة أنتشرت في جنوب العراق وتحديداً " مافيات غسيل الأموال وتجارة المخدرات والسلاح والأتجار بالبشر والخطف والأغتيال وممارسة تجارة وبيع الأعضاء البشرية، وأستطاعت من فرض وجودها وقوتها على السلطة والقانون معاً"⁽²²⁾، ونتيجة لذلك أصبح أمن العراق بين مطرقة الإرهاب وسندان الجريمة المنظمة، ولو تأملنا قليلاً في حجم وتنوع هذه التداعيات الأمنية لوجدنا أنها ترتبط بشكل وثيق بغياب الأمن الفكري ضمن المنظومة الاجتماعية، وضعف الوعي بأهميته ودوره في مواجهة الإرهاب لدى المؤثرين في عملية صنع القرار ورسم السياسات الأمنية للعراق.

وعلى الرغم من وضع الحكومات العراقية المتعاقبة العديد من الاستراتيجيات الأمنية والتدابير اللوجستية والتقنية، لمكافحة الإرهاب والحد من نشاطه داخل العراق، وسعيها الدؤوب لكشف حواضنه وتحجيم وجودها وتأثيرها على الأمن الوطني، لكنها أخفقت بسبب وجود مشكلات معقدة على المستوى الداخلي والخارجي أثرت بشكل واضح على تنفيذ تلك الاستراتيجيات والسياسات الأمنية، كما أن أعتماها على استراتيجية أحادية التفكير والتنفيذ عبر تركيزها على الجانب العسكري وأن أتصف بالاستباقية ألا أنه غير كافي لمكافحة الإرهاب والتقليل من مخاطره وتحجيم مواطن أنتشاره"⁽²³⁾، أن عدم كفاية أستخدام الحرب العسكرية لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه، لكون الإرهاب يشكل منظومة متكاملة لا تقتصر على المواجهة العسكرية وتمتلك أدوات وقدرات فكرية ودينية وأعلامية وثقافية تم الأعداد لها بشكل مدروس ومتقن التنفيذ، وهذا الأمر نجده ماثلاً أمامنا بعد كشف تنظيم داعش لقدراته ومهاراته التي تخطت كل الحواجز الأمنية العالمية، عبر توظيفه لأدوات الفضاء الإلكتروني للتجنيد ونشر أفكاره، ومعنى ذلك أن الحرب ضد الإرهاب يجب أن تكون حرب أفكار لتفويض تأثيره الفكري والنفسي على الآخرين، وكشف زيف ادعاءاته وأهدافه

المغرضة، بمعنى لا يكفي تحرير أرض العراق التي أحتلها داعش الإرهابي وإنما يجب تحرير العقل والفكر من تأثيراته السلبية على أمن المجتمع والوطن، وهو ما يمثل الانتصار الحقيقي عليه من هنا يبرز دور وقيمة الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب والتفوق على مستوى تفكيره وأجنداته، لذلك على صانع القرار التركيز على بناء منظومة متكاملة للأمن الفكري للعراق، عبر وضع إستراتيجية شاملة تعبر عن واقع الوضع الأمني الخاص لتعزيز قوته الى جانب الإستراتيجية العسكرية، وتمنح العراق قوة مضاعفة لمواجهة خطر الإرهاب والقدرة على تحجيم وجوده داخل أراضيه، بدلاً من تبني إستراتيجيات من دول أخرى لها تجارب مع الإرهاب ومكافحته ومن ثم نسخها وتطبيقها لتظهر النتائج بشكل عكسي، ويمكن لنا تقديم رؤية حول طبيعة وشكل وأهداف إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري في العراق، وستكون جزء فاعل ومكمل ضمن الإستراتيجية العليا للأمن الوطني العراقي، وتكون تحت أشرف السلطتين التشريعية والتنفيذية وتضم مجموعتين أساسيتين و وفق المخطط الآتي:



المخطط من أعداد الباحثة

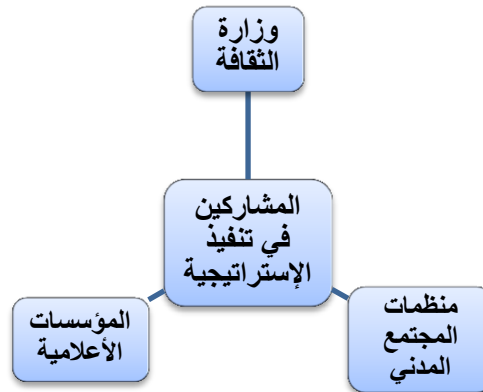
أن المجموعة الأولى لهذه الإستراتيجية تشكل عنصر حيوي لتعزيز وبناء منظومة الأمن الفكري، لأنها تركز على تفعيل آلية للعمل والتعاون المشترك بين هذه الوزارات الثلاث والمؤسسات الأمنية ذات العلاقة، لوضع خطط وبرامج تهدف الى إيجاد قواسم مشتركة تسهم في رسم إستراتيجية متكاملة، وفق أطر علمية وفكرية ذات مستوى عقلائي عالي الجودة يفوق مستوى تفكير التنظيمات الإرهابية، وستتضمن مجموعة من الأهداف هي:

١- تجديد الاهتمام بمسألة الأمن الفكري بشكل أكثر جدية وحزم من قبل الدولة والمجتمع، عبر وضع خطط وبرامج متوازنة لأستيعاب كل الهويات الفكرية والدينية والثقافية للعراقيين، لتشكيل قاعدة موحدة لدمج أفكارهم وسلوكياتهم، مما يعزز من قوة نشر ثقافة الحوار و قيم التسامح والتعايش السلمي، وبما يضمن إعادة اللحمة الاجتماعية ووحدة الانتماء والولاء للوطن.

٢- تطوير مناهج التربية والتعليم العالي وبشكل يتناسب مع واقع وتفكير الأجيال الشابة، لتوعيتهم بمدى أهمية الأمن الفكري ودوره في تحصين فكرهم وسلوكهم من الانحراف، وماهية تأثيره لتنمية وتطوير مهاراتهم وأنعكاسه على تطور مقدرات بلدهم، عبر غرس أفكار وتصورات تمجد من تأثير وجودهم ومساهماتهم في مختلف مجالات الحياة، لكونهم يمثلون جيل المستقبل الذي سيعمل على البناء والأنتاج لأستمرار الدولة العراقية، ويعمل بكل طاقته لحفظ وتطوير جميع المكتسبات والمنجزات التي حققها العراق.

٣- التركيز على سد الفجوة فيما يتعلق بأزمة الثقة بين المجتمع والأجهزة الأمنية والتي أصبحت موضع ريبة وتشكيك لكل عمل أو جهد أمني يقوم به، بسبب أنتشار الأفكار الهدامة والمسيئة والمغرضة ضده، وأتهامه بممارسة أفعال وسلوكيات تنتهك حقوق الإنسان، وهذا يتطلب من الأجهزة الأمنية بمختلف تشكيلاتها إيجاد قنوات للحوار والتعاون المشترك مع المجتمع، لإعادة الثقة المتبادلة بينهما وتكريس هيبتهما في نفوس العراقيين لكونها تمثل رمز وطني يوحد ويحمي الجميع لايهدده أو يفرقه.

أما المجموعة الثانية فأنها تمثل عامل مساند ومؤثر لتنفيذ هذه الاستراتيجية، لأنها تضم جميع المؤسسات التي تمتلك مؤثرات عقلانية وعاطفية تحرك مشاعر ووجدان كل فئات المجتمع، وتؤثر على طبيعة تفكيرهم وسلوكهم، مما يؤهلها لتكون منبراً مهماً لدعم هذه الإستراتيجية والمساهمة في تنفيذها ودفعها نحو النجاح بشكل مضمون النتائج وتشمل الآتي



المخطط من أعداد الباحثة

أما الأهداف التي تسعى لتحقيقها كجزء من مهام تنفيذ هذه الإستراتيجية تتلخص بالآتي:

١- توظيف الإعلام بأشكاله المختلفة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لصالح دعم بناء وتعزيز منظومة الأمن الفكري العراقي، عبر نشر طروحات فكرية وثقافية وفنية لجميع الفئات العمرية، تؤكد على أهمية ودور الأمن الفكري لأنه يمثل أداة فاعلة للحفاظ على الفكر السليم والمعتدل، وحماية معتقداته وقيمه وتقاليد الأصيل من التيارات الفكرية والاجتماعية المنحرفة أو المتطرفة، والتي تهدف الى زعزعة أمن واستقرار العراق.

٢- أبتكار برامج ثقافية وفنية ذاتة تنوع ثقافي وفكري يستوعب حالة التعدد والتنوع للمجتمع، لاسيما فئة الأطفال والمراهقين من أجل زيادة الوعي لديهم وتعليمهم أصول الحوار والتسامح، ونبذهم لكل أشكال العنف والتطرف الفكري مما يسهم في تنوير وتطوير أفق تفكيرهم وأخراجه من الأفق الضيق الى أفق أوسع.

٣- التأكيد على ضرورة تطوير قدرات ومهارات أفراد المجتمع عبر مشاركتهم في دورات تدريبية متخصصة، تركز على ثقافة حقوق الإنسان وقيم التسامح والتعاون والمشاركة الفاعلة لبناء الوطن، كما يعد تشجيع أفراد الأجهزة الأمنية للمشاركة في مثل تلك الدورات مكسباً مهماً، لأنها ستعمل على تطوير مهارات التعامل مع الآخرين من المجتمع أثناء تأدية واجبه، وبشكل لا يترتب عليه ترك آثار نفسية أو سلوكية تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان، إذ شكلت بعض الممارسات غير المحسوبة من قبل الأجهزة الأمنية ردود فعل سلبية تجاههم، وعدت جزء من انتهاكات حقوق الإنسان، والاستمرار بذلك سواء بقصد أو من دونه، ستضاعف من أزمة الثقة والتشكيك بجهوده الوطنية، وتولد مزيداً من مشاعر العداء لهم

وتخلق حواضن أرهابية محتملة أو متعاطفة مع الجماعات الأرهابية، مما يعطي منفذاً جديداً لاستغلال المجتمع من قبل تلك الجماعات وتعمل على توظيفها لصالح أجنداتها، ويتحول أبناء الوطن وقوداً لعملياتهم الأرهابية وأدوات مجانية متاحة لتخريب العراق.

الخلاصة

أن أنتشار ظاهرة الأرهاب في العراق، أرتبط بوجود خلل على المستوى الفكري والثقافي للمجتمع والذي تغلغل تأثيره الى عمق تفكيره وسلوكه، وأدى تدريجياً لتبنيه توجهات منغلقة ومتشددة شكلت عائقاً أمام اندماجه مع الواقع السياسي والاجتماعي الجديد بعد عملية التغيير العام (٢٠٠٣)، ودفع البعض منهم نحو الانحراف والابتعاد عن الثوابت الدينية والأخلاقية والوطنية، كما أسهم السلوك والخطاب السياسي للحكومات العراقية المتعاقبة بعد عملية التغيير السياسي بذلك بشكل أو بآخر، لاسيما أنها لم تمتلك القدرة والإرادة السياسية لتعزيز وتجديد بناء منظومة الأمن الفكري العراقي، وعجزت عن فهم وأدراك متطلبات مرحلة البناء على مختلف المستويات، لتركيز جهودها للبقاء في السلطة للاستمرار في حصد المكاسب والمصالح الضيقة بدلاً من المصلحة العامة، وفق مبدأ المحاصصة السياسية الذي عزز الولاء والانتماء للهويات الفرعية لا الوطنية، وأنعكس ضعف إدارتها لملف التعدد والتنوع بعيداً عن الأسس العقلانية على قدرتها لاستيعاب متطلباته المختلفة، ما أدى لآتساع حجم الفجوة بين المجتمع والسلطة وأنعدام ثقته بمخرجاتها التشريعية والسياسية، لتفقد السلطة أحد أهم مسؤولياتها المتمثلة بضبط السلوك الاجتماعي ومنعه من الانحراف، ونتيجة لذلك تضاعف حجم هشاشة الوعي بالأمن الفكري ودوره في مواجهة الأرهاب على مستوى صانع القرار والمجتمع، والذي أستغلته الجماعات الأرهابية لصالح توجهاتها وأجنداتها ومكنتها من تثبيت وجودها في أجزاء مختلفة من العراق مما هدد أمنه وأستقراره.

ولتعزيز الوعي بالأمن الفكري وبناء منظومة متكاملة وفاعلة ضمن الإستراتيجية العليا للأمن الوطني العراقي، على صانع القرار إدراك أن مسألة ترسيخ الوعي به لدى المجتمع لا تكفي عبر إصدار التشريعات القانونية الخاصة به، وإنما يجب تحويلها لثقافة عامة وشاملة لتصبح جزء من تفكيره وسلوكه، الأمر الذي يضمن سلامة عقله وثوابته القيمية والأخلاقية وهويته الثقافية والوطنية من الانحراف أو التشويه، كما يجب على السلطة القائمة والقوى السياسية المؤثرة في العملية السياسية تغيير إدارتها لملف التعدد والتنوع، وتتخذ إجراءات عقلانية لخلق حالة من التوازن، بين المخرجات التشريعية والسياسية وبين حاجات ومتطلبات كل فئات المجتمع وفق مبدأ العدالة والمساواة، مما يقلص من حجم فجوة العلاقة بين السلطة والمجتمع ويعيد ترميم أزمة الثقة بينهما وتوحيد جهودهما لحماية أمن وأستقرار العراق من أي خطر أرهابي في المستقبل.

الهوامش

- (1) Neil Macfarlane, Human Security & UN, Endian University, p202- 205.
- (2) Ibid, p 207-210.
- (3) عبد الرحمن معلا اللويحق، الأمن الفكري ماهيته وضوابطه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤، ص ٥٨-٦٠.
- (4) المصدر السابق، ص ٦٠-٦١.
- (5) Leo Strauss, & Joseph Gropsey, History Political Philosophy, The First & The Second Part, University, of Chicago, 1987, p501.
- (6) Leo Strauss, & Joseph Gropsey, op- cit, p502- 505.
- (7) Leo Strauss, & Joseph Gropsey, op- cit, p506- 510.
- (8) Ibid, p 600-601.
- (9) Ibid, 602.
- (10) محمد ناصر القرني، الأمن الفكري وأثره في الحماية من الغزو الفكري، العيبكان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط ١، ٢٠٠٤، ص ٢٠-٢٣.
- (11) عبدالكريم محمد بكار، المناعة الفكرية، دار البيارق للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، ط ١، ٢٠١١، ص ٦٢-٦٤.
- (12) محمد سليمان أبو رمان وآخرون، وسائل منع مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي الغرب، مؤسسة فريديتش آيبرت، عمان، ٢٠١٦، ص ٤٢-٤٤. وللمزيد ينظر: عبدالكريم محمد بكار، المناعة الفكرية، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.
- (13) Samuel p. Huntington, Political Participation in Developing Countries, United State American, 1976, p35-36.
- وللمزيد ينظر: ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، دار المجدلوي، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠٠٤، ص ١٧٩-١٨٠.
- (14) ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.
- (15) ينظر: جين سعيد وآخرون، المجتمع العربي المدني والتحدي الديمقراطي، مؤسسة فريديتش آيبرت، ط ١، بيروت، لبنان، ص ١٢٥-١٢٦.
- (16) Samuel p. Huntington, op-cit, p47.
- وللمزيد ينظر: علي عبدالأمير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة: عطا عبدالوهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، ط ١، ٢٠٠٩، ص ٦٠١-٦٠٤.
- (17) ينظر: علي عبدالأمير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠٦-٦١٠.
- (*) لقد تم ذكر كلمة المكون سبع مرات في العديد من المواد والفقرات الدستورية على اعتبار أنها صفة ملازمة لتعدد وتنوع المجتمع العراقي، في حين ذكرت كلمة المواطنة مرتين فقط ضمن بنود المواد الدستورية ذاتها، للمزيد ينظر الدستور العراقي الصادر العام (٢٠٠٥).
- (18) عبد الناصر حريز، الإرهاب السياسي دراسة تحليلية، مكتبة مدبولي القاهرة، ط ١، ١٩٩٦، ص ١٩٩-٢٠٠.
- (19) Samuel p. Huntington, op-cit, p62-63.
- (20) ناصر حريز، الإرهاب السياسي دراسة تحليلية، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٤-١٩٦.

- (21) محمد سليمان أبو رمان وآخرون، وسائل منع مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي الغرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٤-١٧.
- (22) ينظر: مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والأرهاب، ضمن تقرير المخدرات العالمي، الصادر عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، الأمم المتحدة، أيار/ مايو، ٢٠١٧، ص ١٨-٢١.
- (23) ينظر: محمد سليمان أبو رمان وآخرون، وسائل منع مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي الغرب، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩-٥١.

المصادر

أولاً: الدساتير.

- ١- الدستور العراقي الدائم لسنة (٢٠٠٥).

ثانياً: الكتب العربية

- ١- ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، دار المجدلاوي، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠٠٤.
- ٢- جين سعيد وآخرون، المجتمع العربي المدني والتحدي الديمقراطي، مؤسسة فريدريش إيبيرت، ط ١، بيروت، لبنان.
- ٣- عبد الرحمن معلا اللويحق، الأمن الفكري ماهيته وضوابطه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤.
- ٤- عبد الناصر حريز، الإرهاب السياسي دراسة تحليلية، مكتبة مدبولي القاهرة، ط ١، ١٩٩٦.
- ٥- عبدالكريم محمد بكار، المناعة الفكرية، دار البيارق للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، ط ١، ٢٠١١.
- ٦- علي عبدالأمير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة: عطا عبدالوهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، ط ١، ٢٠٠٩.
- ٧- محمد سليمان أبو رمان وآخرون، وسائل منع مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي الغرب، مؤسسة فريدريتش إيبيرت، عمان، ٢٠١٦.
- ٨- محمد ناصر القرني، الأمن الفكري وأثره في الحماية من الغزو الفكري، العبيكان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط ١، ٢٠٠٤.

ثالثاً: التقارير.

- ١- مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والأرهاب، ضمن تقرير المخدرات العالمي، الصادر عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، الأمم المتحدة، أيار/ مايو، ٢٠١٧.

رابعاً: المصادر الأجنبية.

- 1- Leo Strauss, & Joseph Gropsey, History Political Philosophy, The First & The Second Part, University, of Chicago, 1987.
- 2- Neil Macfarlane, Human Security & UN, Endian University.
- 3- Samuel p. Huntington, Political Participation in Developing Countries, United State American, 1976.